ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد:16 العدد: 01(2022) ص594-609

التنويع الاقتصادي و أثره على السياسة المالية في الجزائر واقع وأفاق

Economic diversification and its impact on financial policy in Algeria reality and prospects

ط.د فاطمة بن عية*

مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية ،
المركز الجامعي أفلو (الجزائر)

f.benaya@cu-aflou.edu.dz

د. عبد القادر قطاف

مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية ،
المركز الجامعي أفلو(الجزائر)

aek.guettaf@cu-aflou.edu.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/02/08

تاريخ القبول:
2022/03/15

الكلمات المفتاحية :
- ✓ السياسة المالية
- ✓ التنويع الاقتصادي
- ✓ التوازن المالي

الملخص:

تهدف الدراسة لمعرفة اثر التنويع الاقتصادي على السياسة المالية ، وذلك من خلال إبراز أهمية و تسليط الضوء على مدى الاعتماد على التنويع لتحقيق التوازن المالي في ظل تغيرات أسعار النفط،و تحقيق مستويات عالية للنمو. هذه الورقة البحثية تقوم بدراسة السياسة المالية حيث لا يزال موضوع تأثيرها في النشاط الاقتصادي من المواضيع المثيرة للجدل و التي تزداد أهمية يوما بعد أخر. و عليه يمكن القول أن السياسة المالية بشقيها هي الركيزة الأساسية التي يمكن للدولة من خلالها التأثير في الاقتصاد لتحقيق أهدافها المنشودة.وعليه نوصي بضرورة التركيز على مجالات و طرق لتمويل الموازنة العمومية بعيدا عن هيمنة القطاع النفطي و الاتجاه نحو تنويع مصادر الإيرادات خارج قطاع النفط تعزيزا لقدراتها التمويلية .

Article info

Received
08/02/2022

Accepted
15/03/2022

Keywords:
- ✓ *fiscal policy*
- ✓ *economic diversificati*
- ✓ *fiscal balance*

Abstract :

The study aims to know the impact of economic diversification on fiscal policy, by highlighting the importance and shedding light on the extent of reliance on diversification to achieve financial balance in light of changes in oil prices, and to achieve high levels of growth. This research paper studies fiscal policy, where the issue of its impact on economic activity is still a controversial topic that is increasing in importance day after day. Accordingly, it can be said that the fiscal policy in both parts is the main pillar through which the state can influence the economy to achieve its desired goals. Accordingly, we recommend the need to focus on areas and ways to finance the balance sheet away from the dominance of the oil sector and towards diversifying sources of revenue outside the oil sector in order to enhance its capabilities financing.

*المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.مقدمـــة :

تعتبر السياسة المالية لأي دولة المرآة العاكسة لتوازنها الاقتصادي، ومن ثم فهي تمثل بأدواتها أداة اقتصادية في غاية الأهمية لا يمكن تجاوزها في الحكم على الأداء الاقتصادي و المالي لأي دولة. أن تراجع فعالية السياسة المالية في التأثير على مجريات الاقتصاد الوطني و المساهمة في التأثير على النشاط الاقتصادي، أدى إلى التنكير في انتهاج أسلوب أخر يكون أكثر فعالية في وضع الحلول لمختلف الأزمات الاقتصادية و تعتبر السياسة المالية احد المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية، حيث تستطيع الحكومة من خلال استخدام هذه الأدوات للوصول إلى أهدافها الاقتصادية ، و بسبب الوضعية المالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري و اعتماده بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات و تسجيل عجز في القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي دفع به إلى تجميد عدد كبير من المشاريع المبرمجة و بعد عودة الاستقرار الاقتصادي الكلي عرف أداء الاقتصاد الجزائري تطور ملحوظ نتيجة ارتفاع أسعار البترول الأمر الذي سهل انطلاق عدة مشاريع خاصة الفترة(2001-2014).ومن خلال ما سبق نجد بأن ثراء هذه الدول بالثروات هو نعمة في حالة ارتفاع أسعار البترول ونقمة عند انخفاض هذه الأسعار و ذلك لعدم وجود البديل الاقتصادي هذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في تنويع هيكل اقتصادها حتى لا يبقى مرتبط بتذبذب و تقلب هذه الأسعار ولقد تبنت الحكومة الجزائرية من أجل أحداث نمو اقتصادي مستدام مجموعة من الإجراءات و السياسات الإصلاحية و الاقتصادية اختلفت باختلاف انضمامها و ظروفها الاقتصادية قصد الخروج من النتيجة و جعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنويعا حتى تصمد أمام هذه التقلبات و استوجب عليها تنويع اقتصادي بديل و ذلك بتشجيع القطاع الفلاحي و الصناعي و السياحي من خلال تسهيلات و تحفيزات ضريبية.

وفي هذا السياق و نظرا لأهمية البالغة التي يؤديها التنويع الاقتصادي في الرفع من معدلات النمو،وجب على صناع القرار التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية البديلة التي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي فقد كان محل اهتمام كبير من الباحثين و كذلك محل هذه الدراسة انطلاقا من الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للتنويع الاقتصادي أن يساهم في التأثير على السياسة المالية في الجزائر في ظل تذبذب أسعار المحروقات؟

1.1.فرضية الدراسة:

التنويع الاقتصادي الإستراتيجية المثالية للدول النفطية المعتمدة في إرادتها على مصدر دخل وحيد لتمويل ميزانيتها العامة.

2.1.أهمية الدراسة :

الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات خصوصا في السياسة المالية (إيرادات جباية عادية وغير عادية)،وتظهر هذه الدراسة من خلال إبراز الدور المتنامي للنفط في تمويل الموازنة العامة و مدى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات الأجنبية و باقي القطاعات في التوازن المالي والاقتصادي.

3.1.المنهج المتبع:بالنظر إلى طبيعة الإشكالية و تحقيقا لأهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي و السياسة المالية كما تطلبت هذه الدراسة أساليب إحصائية في التطرق لواقع التنويع الاقتصادي و قياس مؤشره في الاقتصاد الجزائري

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الدراسة إلى محاور رئيسية هي:

- الإطار النظري للتنويع الاقتصادي مفاهيم أساسية؛
- مفاهيم حول السياسة المالية والتوازن المالي؛
- الإمكانيات المحفزة وواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-ضرورة التنويع الاقتصادي كإستراتيجية هامة لتحقيق التوازن المالي.

2.الإطار النظري للتنويع الاقتصادي مفاهيم أساسية:

1.2.مفهوم التنويع الاقتصادي ،أهميته ، أهدافه :

يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر و رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة ،مما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة رئيسية ،كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه :"عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج و خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد ، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى و قادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة و هذا ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل)(الجبوري, حامد عبد الحسن، 2016، صفحة 01)ويعرف أيضا على أنه" العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلى الإجمالي ة تنويع الصادرات و تفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاط التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتمادهعلى قطاع واحد و خصوصا إذا كان رعيا" (الجبوري, حامد عبد الحسن، 2016، صفحة 01)

ومن خلال التعارف السابقة نستخلص بأن سياسات التنويع الاقتصادي تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي معين بل هو توزيع الاستثمار على قطاعات مختلقة من الاقتصاد و ذلك للحد من المخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد دون القطاعات الأخرى الأولية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة .

يستند أصحاب فكرة ضرورة التنويع الاقتصادي على الأسباب التالية: (الخطيب، 2014، صفحة 06)

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.

- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

- **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مداخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

2.2. أهداف التنويع الاقتصادي :

تتمثل أهداف التنويع الاقتصادي، من خلال الآتي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- تحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل إلى مصادر متعددة الدخل موزعة على كل من قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات؛

- تحسين الأداء الاقتصادي من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام

-خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر.

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي فيما يلي :

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع ألازمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول ؛

- تحسين و ضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة كمصدر للدخل ؛

-تحقيق لاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات،والتقليل من الاعتماد على الخارج في الاستيراد السلع الاستهلاكية

- توفير فرص الشغل و بالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

-تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية لاقتصادية و تقليص دور الدولة و السلطات العمومية؛

إذن فالهدف من التنويع لاقتصادي هو توسيع للقاعدة لاقتصادية و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل.

- توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة؛

- زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مداخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

إن بناء لاقتصاد و تحقيق التنمية لاقتصادية المتوازنة يتطلبان إدارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على لإنتاج ولاستجابة للمتغيرات لاقتصادية و لاجتماعية المحلية و الإقليمية و العالمية. و لتقليل لاعتماد على النفط و تنويع قاعدة لإنتاج و تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن يكون لعوامل الإنتاج كالأرض و رأس المال و العمل المنظم و خصوصا التكنولوجيا دور أساس ي في قيادة النمو لاقتصادي. كما و ينبغي أن ترتبط عوامل لإنتاج مباشرة برأس المال البشري القادر على لابتكار و الإبداع و الإدارة الحسنة للموارد، و بما أن التقدم التكنولوجي ورأس المال البشري يرتبطان باستثمار طويل لأجل يركز على التعليم والبحث و التطوير، إذن ينبغي أن تخصص له الأولوية في الإنفاق المالي العام.

3.2. قياس درجة التنويع الاقتصادي:

توجد هناك مؤشرات تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أا لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع. ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي. هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي. المقياس الأول هو مقياس هرفندل- هيرشمان (Hirshman-Herfindal)، والثاني هو مقياس فلاديميركوسوف.(Fladimur-Cossouv(الحميد، 2003، صفحة 43)

-**مقياس هرفندل- هيرشمان** (Hirshman- Herfindal):(هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)} - \sqrt{1/N}}{1-\sqrt{1/N}}$$

- **مؤشر هيرفندل- هيرشمان**، يأخذ القيمة (عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروسكاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)، ويأخذ القيمة (1)عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

(xi) :الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i .

(x) :الناتج المحلي الإجمالي PIB

N :عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

تتراوح قيمة معامل هيرفندال-هرشمان بين الصفر والواحد، فإن كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد)أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات(، و إذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال-هيرشمان دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها .

قياس فلاديميركوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

αi:الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos :مؤشر فلاديميركوسوف حيث كلما أصبحت قيمة Cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

4.2.مؤشرات التنويع الاقتصادي:

من بين المؤشرات التي تدلنا على التنويع الاقتصادي لأي دولة ما يلي: (Economice, 1984, p. 708)

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن.

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- نسبة الصادرات المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط؛

- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني زيادة ضمن إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛

- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

3. مفاهيم حول السياسة المالية والتوازن المالي

1.3.تعريف السياسة المالية:

لقد تعددت مفاهيم السياسة المالية من مفكر إلى أخر ويمكن إيجاز بعضها كالتالي :يمكن تعريف السياسة المالية على أنها:"مجموعة من القواعد و الأساليب الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة، إدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة.(الشهاب، 1999، صفحة 39)

كما يمكن تعريفها على أنها:"تلك السياسة التي تستند إلى استعمال النفقات العامة والسلطة الضريبية في الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.(حسين، 2001، صفحة 11)

2.3.أدوات السياسة المالية

1.2.3.النفقات العمومية:

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدم في معالجة التقلبات الاقتصادية. كما تعرف على أنها :

هي مبلغ نقدي خرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة(تهتهان، 2018، صفحة 4)

ويتضح من خلال هذا التعريف ثلاث عناصر للنفقة هي: (حسين ز.، 2006، الصفحات 36-35)

❖ **استعمال مبلغ نقدي**: تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، ويعتبر الإنفاق النقدي هو الوسيلة العادية لذلك.

❖ **صدور النفقة من شخص معنوي عام**: لكي تكون النفقة عامة جيب أن تصدر من شخص معنوي عام، كالدولة، الولاية، البلدية،... وتبعا لذلك يعتبر المال الذي خرج من ذمة شخص طبيعي نفقة عامة.

❖ **الغرض من النفقة العامة لتحقيق نفع عام**: وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين هما:

❖ المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها بهدف تحقيق المنفعة العامة.(بعلي، 2003، صفحة 28)

❖ إذا كان الإنفاق العام يهدف إلى نفع خاص فانه خرج عن إطار النفقات العامة ألنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بني أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب يمكن تقسيمها إلى:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.2.3.التقسيم الوضعي للنفقات العامة:

تقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار تبعا الاختلاف وظائف الدولة إلى:(محرزي، 2001، صفحة 10)

❖ **نفقات إدارية:** هي النفقات المتعلقة بسري المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات: نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن ...

❖ نفقات اجتماعية: هي النفقات المتعلقة بأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجة العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد

❖ نفقات اقتصادية: هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا ألهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية كالنقل، الري...اخ

3.2.3. التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة:

ت قسم النفقات العامة وفقا لعدة معاير يمكن إيجازها كما يلي:(العبدي، 2011، الصفحات 110-108)

حسب تكرارها الدوري: تقسم إلى:

- نفقات عادية: هي تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوراي كل فترة زمنية (مثال شهريا)كمرتبات الموظفين.
- نفقات غري عادية: هي تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية مثل نفقات مساعدات منكوبين إحدى الكوارث كالزلازل أو الفيضان أو غريها من الأحداث الطارئة.من حيث أثارها الاقتصادية :تقسم إلى :
- نفقات منتجة ونفقات غري منتجة؛
- نفقات ناقلة ونفقات غري ناقلة؛
- نفقات منتجة: إذا أتت بإيراد مالي كنفقات السكك الحديدية؛
- نفقات غير منتجة: إذا مل أتيت بإيراد مالي كنفقات إنشاء وصيانة الطرق؛
- نفقات ناقلة: تقوم هي الدولة بهدف إعادة توزيع الدخل الوطني كالإعنات الاجتماعية وغيرها من أوجه الإنفاق العام؛
- نفقات غري ناقلة: يقصد هبا النفقات التي تصرف للحصول على مقابل من الأموال أو الخدمات، كنفقات الأشغال العمومية؛
- نفقات حقيقية ونفقات غري حقيقية: يعتمد معيار التمييز هنا على مدى إنقاص النفقة المالية للدولة، حيث يطلق على هذا النوعُ الذي ينقص نفقات حقيقية كمرتبات الموظفين، والفرع الذي ينجم عنه إنقاص نفقات صورية كنفقات إنشاء السكك الحديدية.

3.3.الإيرادات العمومية:

تستطيع الدولة أنُ ترى دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالنفقات العامة يجب عليها أن تحدد مصادر الإيرادات العامة أو هي "مجموعة الدخول التي تتحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة (العلي، 2007، صفحة 86)وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"،وتشتمل على:

1.3.3. إيرادات الدولة من أملاكها:

تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من غلة الأموال التي تملكها وتتوقف الأهمية النسبية لهذه الإيرادات على النظام الاقتصادي السائد، دور الدولة ومدى تدخلها في الاقتصاد، ويقسم الدومين إلى قسمين:

- **الدومين العام:** يتكون من أموال الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرق العامة والموانئ،تخضع للقانون الإداري.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

– **الدومين الخلاص:** يتكون من أموال الدولة المعدة لاستغلال التجاري مثل المصانع،الفنادق، وسائل النقل، وتخضع للقانون المدين ويقسم إلى :

– **الدومين العقاري:** يتكون من الأراضي الزراعية والغابات.

– **الدومين الصناعي والتجاري:** يتكون من المشاريع الصناعية والتجارية التي تملكها الدول(الرويلي، 1992، صفحة 109)

– **الدومين المالي:** يقصد به محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة من قبلها، والتي تحصل منها على أرابح ضمن إيرادات الدولة من أمالكها، ويعد هذا الدومين من احدث أنواع الدومين الخلاص .

- **الرسم:** هو مبلغ نقدي يدفع من قبل المستفيدين من خدمات محددة يطلبها هؤلاء من السلطات أو المجتمع[17].

- **الضرائب:** اقتطاع مالي أتخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة (بعلي، 2003، صفحة 58)

4. مفهوم الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها: وثيقة رسمية تحتوي على نفقات و إيرادات حكومة دولة ما ، ضمن خطة مالية تمكن الحكومة من انجاز القرارات المتعلقة بتفعيل مجمل السياسات التي تقوم الحكومة بتنفيذها اتجاه المجتمع الذي تخدمه.(عادل و امحمد، 2021، صفحة 304)

كما تعرف أيضا بأنها بيان شامل بأموال الحكومة ونفقات وإيرادات وما ينتج عنها من عجز وفائض و الديون،إذ تشير إلى الطريقة التي تخطط بها الحكومة لاستخدام موارد ما لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و لأن الموازنة العامة للدولة تمثل بيان للسياسة المالية فهي تبين طبيعة و مدى تأثير الحكومة في الاقتصاد و تبدأ عملية الموازنة قبل بدأ السنة المالية التي تغطيها بحيث تعد على أساس تقديرات مبنية من خلال وسائل عملية و اقتصادية وذات بعد استراتيجي.

1.4. مفهوم التوازن المالي للموازنة العامة:

إن مضمون التوازن المالي يكمن في التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة؛ وذلك بإتباع سياسة مالية معينة، تقوم السلطة إن المالية المختصة في الدولة عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة إيرادات الدولة، وذلك بتعديل أحد جانبي الميزانية بغرض وقد اختلفت النظرة إلى هذا التوازن؛ حيث كانت في الماضي نظرة حسابية بحتة، . فهما أي تعادل النفقات مع الإيرادات خلق التوازن ذلك أن جملة الإيرادات كان يجب أن تساوي بالضبط جملة النفقات دون أن يكون هناك أي عجز أو فائض.

5. الإمكانيات المحفزة وواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

1.5.الإمكانيات المحفزة وواقع للتنويع الاقتصادي:

توجد عدة إمكانات تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ونموه، ولعل أهم مورد في الجزائر هو الثروات الباطنية للمحروقات، إلا انه توجد إمكانات أخرى خارج قطاع الحر وقات ، ونقتص هنا على الإمكانات المرتبطة بقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارها قطاعات ذات إمكانات كبيرة يمكنها أن تحل محل المحروقات، وخاصة في فترات انخفاض أسعار البترول.

بات من الضروري على الجزائر التخلص من التبعية للإيرادات النفطية، التي تشهد اليوم صدمات متوالية بفعل انخفاض الأسعار مما أثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية وحتى الاجتماعية للبلد، كما أن الاقتصاد الذي يرتكز على قطاع وحيد في إيراداته يعتبر حسب الاقتصاديين اقتصادا معوقا بسبب تعرضه للهزات الخارجية في أي لحظة، لذا على الحكومة التوجه نحو النموذج الجديد القائم بحد ذاته على ضرورة التوجه نحو إستراتيجية التنويع الاقتصادي تفعيل دور القطاع الزراعي، الصناعي و حتى الخدماتي في تأمين حجم الإيرادات الضرورية لتحقيق مستويات النمو. الاقتصادي المرجوة. و سنحاول التطرق إلى المحركات الثلاثة الأساسية للتنويع

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الاقتصادي الذي بات ضرورة ملحة في الجزائر، بغية إيجاد مصادر أخرى لإيرادات العامة خارج المحروقات قصد تحقيق توازن الموازنة العامة .

وسنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر وكذا التدابير المتخذة لدعم إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر.

2.5.بعض مؤشرات التنويع في الاقتصاد الجزائري:

سنحاول من خلال هذا العنصر عرض بعض الوقائع عن التنويع الاقتصادي في الجزائر سنة2018، من خلال التعرض إلى التنويع في الناتج المحلي الإجمالي،التنويع في الاستثمار، وكذا التنويع في الصادرات والواردات الجزائرية والإيرادات العامة للدولة.

1.2.5.التنويع في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج على الأنشطة الإنتاجية ومعرفة نسبة مساهمة كل نشاط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر،وكذا حساب مؤشر التنويع H-Hونوضح ذلك من خلال ما يلي:

الشكل1:التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عام2018.

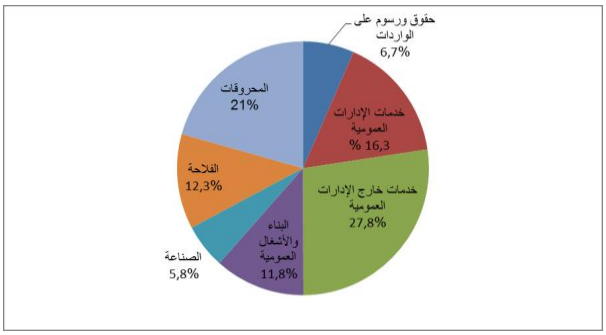

الجدول1:مؤشر التنويعH-H في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لسنة 2018

مؤشر التنوع	0.08

من خلال الشكل نلاحظ توزيع غير متكافئ لمساهمة الأنشطة الإنتاجية في إجمالي الناتج المحلي، فالقطاع الصناعي إجمالا يساهم بنسبة 8%72.من إجمالي الناتج المحلي إلا أن الصناعات الاستخراجية تساهم وحدها بنسبة21%، أما الصناعات التحويلية خارج المحروقات فلا تساهم إلا بنسبة5.8% ، وهذا دليل على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الصناعات الاستخراجية بدلا من تحويل المواد الخام المستخرجة إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة. أما الفلاحة والمحروقات فتتقارب مساهمتهما في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها تبقى محدودة مقارنة بقطاع الخدمات.أما مؤشر التنويعH-Hفقيمته تقترب إلى الصفر،ولكن هذا يعني تنوع في الناتج المحلي الإجمالي في الواقع يمكن تفسير انخفاض المؤشر بسبب انخفاض أسعار المحروقات منذ أواخر2014وما نجم عنه من تقلص المداخيل البترولية وبالتالي تقلص حصة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

2.2.5.التنويع في الاستثمار:

حسب الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار فإن المشاريع الاستثمارية المصرح بها سنة 2018

وحسب نوع النشاط موزعة كما يوضحه الجدول الموالي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول2: توزيع الاستثمار حسب قطاع النشاط في عام.2018

	القيمة(مليون دينار جزائري)	النسبة المئوية
الزراعة	82833	4.94
البناء	121535	7.25
الصناعة	1038684	61.97
الصحة	55478	3.31
النقل	1617	0.10
السياحة	310079	18.50
الخدمات	65923	3.93
المجموع	1676149	100
مؤشر التنوع H-H	0.44	

المصدر :الوكالة(الوطنية لدعم الاستثمار،2019)

تم حساب مؤشرH-H التنويع اعتمادا على المعطيات الجدول البرنامجExcel

من خلال الجدول نلاحظ استحواذ قطاع الصناعة على معظم المشاريع الاستثمارية بقيمة تقارب62%، وتجدر الإشارة أن ارتفاع هذه النسبة سببه ارتفاع المشاريع في قطاع المحروقات، مما يؤكد عدم تنوع الاقتصاد الوطني واستمرار الاعتماد على الصناعات الاستخراجية دون إعطاء الأهمية للقطاعات الأخرى الإستراتيجية التي تملك فيها الجزائر مزايا نسبية.كما أن قيمة مؤشرH-H المرتفعة تبين صحة التحليل السابق.

3.2.5.التنويع في الصادرات الجزائرية:

الجدول الموالي يوضح هيكل الصادرات الجزائرية خلال سنة.2018.

الجدول3:هيكل الصادرات الجزائرية لعام.2018

الصادرات	النسبة المئوية
الطاقة	93.23
إجمالي الصادرات خارج المحروقات وهي:	6.77
المواد الغذائية	0.89
المواد الأولية	0.22
المواد نصف المصنعة	5.37
التجهيزات الفلاحية	0.00
التجهيزات الصناعية	0.22
السلع الاستهلاكية	0.08
مؤشر التنوعH-H	0.89

المصدر:(بنك الجزائر،2019.)

- تم حساب مؤشر التنويعH-Hاعتمادا على معطيات الجدول وبرنامجExcel

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات من الطاقة تستحوذ على إجمالي الصادرات الجزائرية بنسبة93.23%، وهذا يبين عدم

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تنوع الصادرات الجزائرية وتركزها في قطاع واحد وهو المحروقات ،كما نلاحظ أن قيمة مؤشر H-H مرتفعة جدا وهذا دليل على عدم تنوع الصادرات.

4.2.5.التنويع في الواردات الجزائرية:

الجدول الموالي يلخص هيكل الواردات الجزائرية لعام2018

الجدول4: هيكل الواردات الجزائرية لعام2018

الواردات	النسبة المئوية
الطاقة	2.20
المواد الغذائية	18.56
المواد الأولية	4.11
المواد نصف المصنعة	23.72
التجهيزات الفلاحية	1.22
التجهيزات الصناعية	29.08
السلع الاستهلاكية	21.12
مؤشر التنوع H-H	0.15

المصدر: (بنك الجزائر،2019)

-تم حساب مؤشر التنويع H-H اعتمادا على معطيات الجدول وبرنامجExcel

نلاحظ من خلال الجدول تنوع في هيكل الواردات الجزائرية، إلا أن التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة والمواد الغذائية تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الواردات،وهذا دليل على ضعف الجهاز الصناعي والإنتاجي في الجزائر.نلاحظ كذلك قيمة مؤشرH-H التي تقترب من الصفر، وهذا دليل على تنوع الواردات الجزائرية.

5.2.5.هيكل الإيرادات العامة للدولة

الجدول الموالي يوضح توزيع الإيرادات الحكومية في الجزائر لعام2018.

الجدول5:هيكل الإيرادات العامة للدولة في عام2018

	القيمة بالمليون دولار	النسبة المئوية %
الإيرادات البترولية	22.904	40.5
الإيرادات الضريبية	25.452	45
إيرادات أخرى	8.209	14.5
إجمالي الإيرادات العامة	56.565	100
مؤشر التنوع H-H		0.39

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2019)

- تم حساب مؤشر التنويعH-H اعتمادا على معطيات الجدول وبرنامجExcel

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من خلال الجدول نلاحظ أن الهيكل الإجمالي للإيرادات العامة يتميز بالمساواة التقريبية بين الإيرادات البترولية والإيرادات الضريبية، ولكن تجدر الإشارة أن مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة كانت جد مرتفعة حيث قاربت الـ60% في عام 2014(أوريسي،(2018، وسبب الانخفاض هو التراجع الكبير في عوائد النفط الناتج عن تراجع أسعار المحروقات في أواخر2014، وبالتالي نستنتج أن الإيرادات العامة للدولة غير متنوعة وتعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية،كما أن قيمة مؤشرH-Hمرتفعة مما يدل على عدم تنوع مدا خيل الدولة وتركزها.

6.واقع التنويع الاقتصادي وتنمية الصادر اتالخارج المحروقات خلال الفترة (2010-2020):

سيتم في هذا المحور تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر وذلك بالتعرف على واقع الصادرات خارج المحروقات.

واقع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر :

يوجد ارتباط وثيق بين الاقتصاد الجزائري قطاع المحروقات،ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول 2: الصادرات الإجمالية للجز ائر خلال الفترة (2010-2020). الوحدة مليون دولار أمريكي

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات النفطية	56143	71662	70571	63662	58362	33081	27917	33202	38897	30689.41	19524.56
النسبة	97.2	97.18	97.10	96.72	95.41	94.15	94	96.05	94.61	92.84	90.62
الصادرات خارج المحروقات	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1367	2216	2365.52	2020.98
النسبة	2.8	2.90	2.82	3.28	4.59	5.85	6	3.95	5.39	7.16	9.38
الصادرات الإجمالية	57762	73802	72620	65823	61172	35138	29698	35132	41113	33054.93	21545.54

Source : Ministère des finance ;**direction de Douanes,Statistiques du commerce** : **exterieur de l'Algérie2020**,Banque de l'Algérie ;Bulletin des statistique n°41

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات النفطية تهيمن على الصادرات الجزائرية بنسب وصلت إلى18.97%سنة2011 فخلال الفترة (2010 - 2014)نرى أن إجمالي إيرادات الصادرات كان يتراوح ما بين 57762 مليون دولار سنة2010 و73802 مليون دولار سنة 2011 ،وهي أكبر نسبة إيرادات خلال العقد المدروس وهذا راجع بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار البترول حيث تجاوزت 100دوالر للبرميل وهذا يدل على طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يعد اقتصاد ريعي محض . كما نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية تشاهد تذبذب في قيمتها خلال الفترة (2015-2020)وهذا بسبب تذبذب أسعار البترول حيث انخفضت لتصل إلى27917مليون دولار.

سنة 2016 و هذا راجع إلى انهيار أسعار البترول لتصل إلى 40 دولار للبرميل أما انخفاض هذه الصادرات إلى 56.19524م.د سنة 2020 فهو راجع أيضا إلى انخفاض أسعار البترول ولكن بسبب أزمة كوفيد-19 .وفي ظل هذه التذبذبات قامت الحكومة بتبني نموذج للنمو الاقتصادي الجديد والذي يقوم على أساس تنويع الصادرات بغية ضمان تنويع الإيرادات وتنمية الصادرات خارج المحروقات ومواجهة الأزمات النفطية، وهذا أدى إلى ارتفاع الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا يقدر بـ (31.1%)خلال الفترة (2015-2019) فمن خلال الجدول نلاحظ أن نسب الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا بلغت

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أقصاها (38.9%)(سنة 2020 وفي حقيقية الأمر إن ارتفاع نسبتها ليس بسبب ارتفاع قيمتها بل انخفاض قيمة الصادرات البترولية حيث سجلت انخفاض يقدرب57.14%سنة2020 مقارنة بسنة 2019.

7.ضرورة التنويع الاقتصادي كإستراتيجية هامة لتحقيق التوازن المالي

1.7.أثر هيمنة الجباية البترولية على الموازنة العامة في الجزائر:

تعتمد الدولة من اجل ضمان سيرورة مصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها التنموية على مصادر متنوعة لضمان الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها، هذه الإيرادات تتمثل أساسا في إيرادات الجباية العادية ،وإيرادات الجباية البترولية،وباعتبار أن الجباية البترولية تمتاز بعدم الاستقرار ،وتذبذب حصيلتها ،وفقا لتذبذب أسعار البترول وحصص الإنتاج المفروضة من طرف منظمة الدول المصدرة للبترولOPEC، إلى جانب تأثير حصيلتها بتغير سعر صرف الدينار بالدولار،وأن الجباية العادية كانت دوما تحت المستوى الغير المرغوب فيه، فإن ذلك أثر بشكل كبير على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة.

ورغم الإصلاح الضريبي الذي تم الشروع فيه في بداية التسعينيات، إلا أن المعادلة لم تتغير.ولم يستطع تجاوز إشكالية ثنائية الاقتصاديين النفطي وغير النفطي،وهذا ما يتجلى من خلال هيكل النظام الضريبي حيث أن الجباية العادية على مدار الفترة الممتدة من سنة1990وسنة2000كانت تتراوح مابين33,2% و39,2%،بمعنى أن وزن الجباية النفطية مازال مهين. وبعد عودة ارتفاع أسعار النفط عرفت الجباية البترولية تطورا من حيث مردوديتها، مما جعل نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة كبيرة جدا، على عكس الجباية العادية التي بقيت مساهمتها متواضعة.

2.7 .أهم البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات لتحقيق التوازن المالي :

رغم الصعوبات التي تواجه الصادرات قطاع المحروقات إلا أن الدفع بها يبقى أمرا قابلا للتجسيد ملا تتمتع به الجزائر من إمكانيات وفرص هائلة في باقي القطاعات الإنتاجية، مع وعي السلطات الجزائرية بأنها مطالبة بالبحث لترقية هذه الصادرات خاصة مع التوجه المتنامي نحو مبادئ التنمية المستدامة والطاقات المتجددة النظيفة ومن أهم البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات نذكر ما يلي:

- الاستثمار في القطاعات المتجددة:

الطاقات المتجددة هي تلك المصادر الطبيعية غير ناضبة المتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة، وتتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة للطاقات المتجددة تؤهلها بأن تكون من الدول المصدرة وتطوير مصادرها وهي: الطاقة الشمسية، الطاقة إملائية وطاقة الرياح)، فضلا عن امتلاكها أراض ي خصبة شاسعة دعم القطاع الفلاحي: تتمتع الجزائر بإمكانيات كبيرة في القطاع لفلاحي خاصة كونها تعتبر بوابة القارة موارد مائية هائلة وكذا إمكانيات بشرية ومالية مكنتها من تطوير هذا القطاع وتنميته كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني .

- تطوير القطاع الصناعي الجزائري:

نظرا لضعف مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني نقترح جملة من السبل الهادفة إلى الانتقال بالجزائر من مجرد بلد مصدر للمواد الأولية إلى بلد منتج ومصدر للمواد المحولة، وبالتالي تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات وذلك من أجل تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات النفطية التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط، وذلك من خلال توجيه العوائد النفطية وحقن فائض السيولة إلى قطاع الصناعة كبديل لقطاع المحروقات والذي من شانه خلق نمو ثابت ومستقر و إيجاد فرص عمل دائمة. وتتمثل هذه السبل باختصار فيما يلي :

- إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها؛
- تحسين مناخ الاستثمار الصناعي؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- الاستثمار في رأس المال البشري؛
- التكنولوجيا كعنصر مهم لتطوير الصناعة؛
- ضمان تنسيق الترابط بين السياسة الاقتصادية والصناعية؛
- إعادة تنظيم المؤسسات المكلفة بتنفيذ وتقييم السياسات الاقتصادية.
- **تنمية قطاع السياحة:** : إن الواقع المتردي الذي يعيشه قطاع السياحة في الجزائر يجعلها أمام تحديات قيد النهوض بهذا القطاع وجعله موردا هام من موارد الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل انهيار أسعار المحروقات وسعي الجزائر للخروج تدريجيا من التبعية الاقتصادية لقطاع النفط وذلك يكون بتنويع النشاط الاقتصادي وبناء اقتصاد حقيقي منتج وخالق للثروة، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي :

-زيادة الإنفاق الحكومي على القطاع السياحة تحسين الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع السياحة؛

- تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع الجزائري؛
- تطوير البنية التحتية والمنشآت الأساسية للسياحة؛
- تحسين الخدمات المرافقة للنشأة؛
- التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط.

-**استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:**ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيس ي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية النقدية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج و فرص العمالة للمواطنين في الدول المضيفة، فضلا على أنه يساعد في عمليات التكيف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة إلى التصدير أو التي تحل محل الواردات، وبذلك المباشر نذكر زيادة وتطوير صادرات الدول النامية عبر منافذ الشركات المتعددة الجنسيات باتجاه البلدان يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية. ومن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي الأجنبية،بالإضافة إلى التدفقات الحاصلة لرؤوس الأموال

-**تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتقليص العجز في الميزان المدفوعات، وتحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والتقليل من الواردات. وتواجه هذه المؤسسات في الجزائر مجموعة من الصعوبات التي يجب تجاوزها حتى تتمكن من الاستفادة منها وتتمثل فيما يلي: المشاكل الإدارية، مشكل التمويل، مشكل العقار، مشكل الجباية، مشكل المعدات وانخفاض مستوى التكنولوجي.

3.7.فرص نجاح التنويع الاقتصادي :

هناك مجموعة المحركات الممكنة أمام نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، منها :

المحرك الأول: من أجل نجاح التنويع الاقتصاد الوطني، لابد من تحقق الافتراضات الآتية:

إعادة النظر في النمو المبني على التدخل الدولة إلى النمو المبني على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالشكل الذي يخدم زيادة الصادرات من القيم ذات الجدوى الاقتصادية طويلة المدى .

- تنويع الاقتصاد بإدماج القطاعات الراكدة للنمو السريع في المساهمة في الدخل.
- بناء جسور بين البحث العلمي و الإنتاج.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- إعادة النظر في كيفية تقييم حيث يجب منح ميزانيات القطاعات المختلفة ، حيث يجب الأولوية لقطاعات المنتجة للثروة.
- إعادة النظر في طريقة وضع السياسات حيث يجب اعتماد مفهوم اليقظة الاستشرافية المنية على المعلومات الإحصائية السليمة.

المحرك الثاني سرعة واتجاه انتقال الاقتصاد الوطني نحو نموذج تنويع الاقتصاد الوطني :يرى الاقتصادي الأمريكي أحد كبار المستشرفين **"ألفين توفلر"**، أنها مع بداية القرن الحادي والعشرين ستصف الاقتصادي أحتسبت سرعتها وليس حسب درجة نموذجها، إذ لن يكون بعد ذلك التاريخ، أي مجال للحديث عن نموذج اقتصادي بل عن اقتصاديات سريعة وأخرى متوسطة السرعة وثالثة بطيئة أو متوقفة عن الحركة. وهذه الأخيرة التي يريد أن ينتقل إليها الاقتصاد الوطني، حينها قد ندرك متى نصل إلى أهدافنا. وما إذا كان الإطار السياسي القادم قادر على تحقيق هذه السرعة المطلوبة، أم أنه يسير في اتجاه يكون مخالفا تماما لاتجاه نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، أو غير قادر على فهمه أو يعتقد أن لا علاقة له .

المحرك الثالث تأثير الاحتجاجات الداخلية على نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني :إن زيادة وتيرة الاحتجاجات الداخلية بصفة متكررة على تغيير النظام واعتراضا على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، سوف يزيد من احتمالية حدوث أزمة اقتصادية مع أثار اجتماعية وسياسية، وبالتالي يؤثر سلبا على نموذج تنويع الاقتصاد الوطني. ولتجنب هذا السيناريو، يجب على الدولة بكل مؤسساتها مواصلة تطبيق هذا النموذج على أسس سليمة وضرورة وضع رؤية استشرافية شاملة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني في ظل الإمكانات المتاحة..إن معظم السيناريوهات المقترحة كافية ومناسبة لنجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني ونؤكد في الأخير على سن وتطبيق قوانين محاربة الفساد، وإعادة النظر في الطاقم الحكومي لكي يكون قادرا على فهم وتحقيق الأهداف المرغوب منها في هذا النموذج.

8.الخاتمـة:

من الأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم التنويع الاقتصادي هو التقلبات الحادة لأسعار النفط، والسياسة المالية العامة للدول التي مردها الاعتماد على ارتدادات النفط ،وهو ما أدى بهذه الدول لرسم سياسات وتبني إستراتيجيات مختلفة تتلاءم مع بيئة ومعطيات كل منها لبلوغ هدفها المنشود المتمثل في تنويع اقتصادها .ومن الأهداف الأساسية للتنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على قطاع واحد، تنويع مصادر الدخل الوطني وتوسيع فرص الاستثمار. كما ينبغي استحداث صادرات أخرى خارج المصدر الوحيد وإعادة هيكلة الاقتصاد لتحقيق التوازن المالي وتحريره وتقليص الدور القيادي للدولة في القطاع العام وتعزيز القطاع الخاص وتفعيل مبدأ التشاركية .وللوصول إلى تنويع الاقتصاد لابد من التخطيط لوضع إستراتيجية رصينة تتضمن تحقيق التنويع خاصة في القطاعين الصناعي والزراعي التي تعتبر من روافد النمو القادرة على إعادة التوازنات المالية إلى المسار الصحيح بهدف الحلال الواردات والتصنيع بهدف إحلال الصادرات أما الزراعي فتتمثل في إستراتيجية الزراعة الخضراء . وما يمكن استخلاصه هو أن التنويع الاقتصادي لازال دون المستوى المطلوب بالرغم من سياسة السلطات الوصية تجاه ذلك.

وفي الأخير و أمام هذا الوضع الاقتصادي الحرج الناتج عن تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية ،يتطلب من الدولة أن تبني استراتيجيات تقوم أساسا على تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العمومي،من اجل المساهمة في زيادة خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات المتشكلة للاقتصاد الوطني،باعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق إقلاع اقتصادي فعال يساهم بدرجة كبيرة في خلق مصادر أخرى للثروة التي تعتبر أهم معايير قياس القوة الاقتصادية للدول من جهة، وكذا العمل على فتح قنوات جديدة لتصريف المنتجات في إطار تشجيع الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى، لهدف تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي .

1.8.مقترحات الدراسة :

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

للخروج من سيطرة قطاع النفطي و لتعزيز القطاع الاقتصادي نقترح ما يلي:

- إعادة التقييم سياسات التصنيع لتوفير نمو صناعي قادر على الاستمرار و المنافسة، خاصة و أن الجزائر تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- تغليب الجانب الاقتصادي على جانب السياسي لان الدول الناجحة هي التي حققت إقلاع اقتصادي و تنموي هي دول التي تتمتع باستقرار سياسي و اهتمام كبير بالجانب الاقتصادي مهما اختلفت وجهة نظر السياسيين مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي.
- حيث انه لا يمكن تحقيق تنوع اقتصادي و نمو حقيقي بدون مساهمة القطاع الفلاحي لابد من إعادة النظر في إستراتيجية هذا القطاع وإعطائه الأولوية لمواجهة طلب المحلي و إحلال الواردات أو الصادرات.
- تعزيز ديناميكية قطاع الخاص الذي يجب أن يكون جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوع .
- زيادة الاهتمام بالإصلاح الضريبي مع تقديم المساعدات المالية مع إلغاء الإعفاءات الضريبية التي تضاعف من حصيلة الإيرادات.

9. قائمة المراجع

1. الأمم, ا. *التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط "حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون الخليجي".اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا, نيويورك.*
2. الجبوري, حامد عبد الحسن. *(2016). التنويع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية.بغداد: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.*
3. الحميد, ع. ا. *(2003). السياسات الاقتصاديةعلى مستوى الاقتصاد القومي.(Vol. 1)طبعة مصر: مجموعة النيل العربية.*
4. الخطيب, م. ع. *(2014, فبراير 17). التنويع والنمو في الاقتصاد أ. المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال جامعات الدول مجلس التعاون للدول الخليج العربية.p. 06 ,*
5. الرويلي, ص. *(1992). اقتصاديات المالية العامة.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.*
6. الشهاب, م. م. *(1999). الاقتصاد المالي.الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر.*
7. العبدي, س. ع. *(2011). اقتصادية.(Vol. 1)طبعة عمان الأردن: دار دجلة.*
8. العلي, ع. ف. *(2007). المالية العامة والتشريع المالي و الضريبي.عمان الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.*
9. المصبح, ع. ا. *(2008). محددات النمو في سوريا. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. دمشق.*
10. بعلي, م. ا. *(2003). المالية العامة.عنابة الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.*
11. تهتهان, م, *(2018, نوفمبر 21-22). العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بالدول العربية. المؤامر الدولي الأول حول بدائل التنمية الاقتصادية في الدول العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الاقليمية والدولية.p. 4 ,*
12. حامد عبد الحسن الجبوري. *(2016). التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية. بغداد: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.*
13. حسين, ح. م. *(2001). المالية العامة.بن عكنون الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.*
14. حسين, ز. *(2006). أساسيات المالية العامة.الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر.*
15. محرزي, م. ع. *(2001). اقتصاديات المالية العامة.(Vol. 5)طبعة الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.*
16. مختاري عادل ، و بن البار محمد. (2021). انعكاسات صدمات السياستين النقدية والمالية على التوازن الخارجي في الجزائر. *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 5 العدد 1*، 301-320.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)